E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1994/101
7 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٢ من جدول الأعمال

خطة للتنمية

رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المناوب بالبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذا بيانا بشأن موقف حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من تقرير الأمين العام بشأن خطة للتنمية (A/48/935) (انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا تم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٢ من جدول الأعمال المعنون "خطة للتنمية".

(توقيع) دراغومير جوكيتش
السفير والقائم بالأعمال بالإنابة

140794 140794 94-27733

مرفق

بيان من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن موقفها من خطة للتنمية

(الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٧ ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)

١ - ترحب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" (A/48/935)، وترى أنه يمثل خطوة مهمة في وضع أساس لأنشطة المجتمع الدولي الرامية للتغلب على المشاكل الرئيسية عند مقدم القرن الحادي والعشرين وهي مشاكل الفقر والتخلف التي يعاني منها الجزء الأكبر من البشرية واتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والمتخلفة والتي تشكل أخطر تهديد للسلم والأمن العالميين. وإذا تمت صياغة جيدة وتركيز جيد أيضا للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بخطة للتنمية مع إجراء مزيد من الدراسة والتركيز أثناء عملية المداولات والاعتماد، فسيوفر ذلك أساسا صلبا للمشاركة الفعالة في حل المشاكل الانمائية من خلال آليات وأدوات وأنشطة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوصفها محفله العالمي الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

يعتبر النمو الاقتصادي بحق محرك التنمية بأكملها، ويتعين اعطاؤه أولوية في التصور الإنمائي الجديد. ويستلزم تحقيقه بشكل مرض، من جملة أمور، الوجود المتوازي لسياسات تنحو نحو التنمية وسياسات اقتصادية تقوم على السوق، بالإضافة الى وجود مناخ اقتصادي دولي ملائم موات كعامل من عوامل تنمية الاقتصادات الوطنية. ويعتبر السبب الرئيسي للمشاكل الإنمائية والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، هو البيئة الاقتصادية الخارجية غير الملائمة (الحواجز أمام الوصول الى الأسواق والشروط التجارية غير الملائمة والديون وخدمتها وعدم كفاية التدفقات المالية وتقييد الحصول على التكنولوجيات والمعوقات المعروفة الأخرى للتنمية)، وبناء على ذلك فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد استنتاجات وتوصيات الخطة التي تمنح دورا أكبر لمنظومة الأمم المتحدة والتعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال من أجل ضمان تهيئة مناخ اقتصادي دولي ملائم.

إن أوجه الترابط الرفيع المستوى في مجال النمو الاقتصادي على المستوى العالمي عاملا معروفا جيدا، ويؤثر النمو الثابت والناجح للاقتصادات متقدمة النمو وبشكل ملائم في نمو وتنمية المناطق المتخلفة والعكس هو الصحيح. وانطلاقا من هذا المنطق وكذلك من التجربة الإيجابية بعد اختفاء المواجهات العالمية على الصعيد السياسي، فإن من الضروري أن يمثل اعتماد الخطة نهاية لجميع أشكال المواجهة بين البلدان المتقدمة النمو والأخرى المتخلفة من أجل إجراء المشاورات وتحقيق التنسيق والتعاون وتقديم المساعدة. وفي مثل هذه الأوضاع سيعود التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والأخرى النامية بالنفع المتبادل، وهو

ضروري كأداة لتحقيق التنمية العالمية ككل، في حين سوف تزداد بدرجة كبيرة فعالية اشتراك منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية.

٢ - وفي الوقت الذي تؤيد فيه حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استنتاجات وتقييمات الخطة أساسا ولا سيما المنهج التحليلي والشامل الذي يلقي الأضواء على الشروط الحيوية للتنمية مثل السلم والاقتصاد والبيئة والبعد الاجتماعي والديمقراطية، فإنها تود أن تشير الى بعض القضايا التي لم تتم معالجتها بشكل ملائم في الخطة بالرغم من أنها تمثل عوامل مهمة في التنمية.

ضمن إطار العمل للشروط الخمسة الرئيسية التي تمت صياغتها على نحو مستفيض لأبعاد التنمية والعرض الناجح لترابطها وتفاعلها، يتعين، لكيما تصبح الخطة شاملة أن تتضمن تحليلا لإحدى المشاكل الحادة التي لا يواجهها للأسف سوى عدد من البلدان النامية وهي الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن على بلدان فردية لتحقيق أهداف غير محددة بشكل دقيق. ولذلك يتعين أن تجد العلاقة بين الجزاءات والتنمية مكانها في مثل هذا التقرير، لا أن تذكر على نحو غير مباشر فقط في إطار مختلف تماما دون دراسة ملائمة (الفقرة ١٤٣). إذ أن الآثار المعوقة التي ترتبت عن الجزاءات على التنمية تساوي من عدة طرق إذا نُظر اليها في الإطار الأوسع، تلك التي تسبب فيها دمار الحرب. ولذلك يبدو أن من الملائم تقديم جدول بالبلدان حسب مستواها الإنمائي، ومجموعة البلدان التي فرضت ضدها جزاءات على غرار فئة البلدان المشاركة في النزاع المذكورة في الفقرة ١٦ من الخطة.

إن فرض الجزاءات وإدامتها والتهديد بفرضها أمر يتزايد كظاهرة في العلاقات الدولية. ويوجد خطر فعلي بأن تصبح الجزاءات أداة غير مستصوبة في عملية إقامة النظام العالمي الجديد، مما سيترتب عنه آثار سلبية خطيرة على التنمية والسلم والديمقراطية والإنسانية والأهداف الحيوية الأخرى للمجتمع الدولي في البلدان المتأثرة مباشرة بالجزاءات وكذلك البلدان المجاورة وغيرها.

إن الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال الجزاءات والأسباب الرئيسية لفرضها ذات طابع مشكوك فيه كقاعدة، ومحدود بتقييمات ومصالح دائرة ضيقة من البلدان ذات النفوذ. بيد أنه غالبا ما يُنسى أن الجزاءات لم تحقق نجاحا أبدا في تحقيق الهدف الذي ادعي بفرضها من أجله. كما يُنسى أيضا أن آثار الجزاءات التي تؤثر في المناطق كلها يعود كيدها الى نحر المجتمع الدولي في شكل الزيادة الضخمة في الموارد والجهود اللازم بذلها للتخفيف من الحالات الناشئة حديثا. وتتطلب المخاطر والتوترات وحالات المعاناة الاجتماعية والإنسانية في البلدان المتأثرة بالجزاءات وكقاعدة عامة تدخلات طارئة تكون بالضرورة على حساب المشاركة والمساعدة المخصصة أصلا للمشاكل الإنمائية والقضاء على الفقر.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصفها بلدا عانى من جزاءات غير عادلة ظلت نافذة دون أي تبرير، يمكنها أن تقدم أمثلة قوية على طابع ونطاق الآثار المدمرة التي تترتب على التنمية من الجزاءات. فقد هبط الناتج الصناعي في عام ١٩٩٣ إلى معدل الخُمسَين بالمقارنة إلى الفترة السابقة،

وانخفض حجم الانفاقات الحالية إلى النصف، كما انخفض حجم الانفاقات الاستثمارية إلى الخُمس بالمقارنة إلى فترة ما قبل فرض الجزاءات في عام ١٩٩٠. ويتعرض النظام بأكمله وشبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتعليم ومراقبة البيئة إما للأخطار أو للتوقف الكامل مما تترتب منه آثار مأساوية من بينها زيادة معدلات الوفيات ولا سيما في أوساط الأطفال وكبار السن. كما تم وقف جميع البرامج في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي والتقني ووقف التدفق العادي للمعلومات. وهبط متوسط الدخل في عام ١٩٩٣ إلى مستويات لم يشهدها منذ ٢٥ عاما وتأثرت التنمية العامة في البلد بشكل معاكس أيضا. وتم حتى الآن تقدير الخسائر المباشرة في الاقتصاد وغيره بـ ٢٥ بليون دولار. وتوحي الاسقاطات بأنها سوف تبلغ ١٥٠ بليون دولار أثناء العقد المقبل. وتقدر الخسائر التي تحملتها البلدان المجاورة والكثير منها بلدان تمر بمرحلة انتقال، وتواجه هي نفسها مشاكل إنمائية ضخمة، بعشرات البلايين من الدولارات. ومن المهم للغاية أن يقدم جدول الأعمال من أجل التنمية إجابة عما إذا كان يمكن تضمين هذه الحالات والآثار المترتبة من الجزاءات في رسالته وبين أهدافه وكيفية تحقيق ذلك.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقتنعة بأنه لو اختارت الخطة الوقوف ضد الجزاءات عموما وخاصة ضد فرضها وإدامتها، فإن ذلك سيساهم في أن تصبح الوثيقة انعكاسا حقيقيا للأوضاع الفعلية والمعاناة التي تؤثر في التنمية وتضمن بالتالي ايجاد حل أكثر نجاحا لمشاكل التنمية في العالم.

٣ - في الأوضاع التي تتسم بانعدام التنسيق العالمي المرضي للسياسات الاقتصادية والوطنية والأهداف الإنمائية ذات الصلة الأخرى التي يتعين الاتفاق بشأنها من خلال أنشطة طويلة الأجل، يصبح دور التعاون والترابط الاقتصادي الإقليمي في التنمية ذا أهمية كبيرة، مثلما جاء ذلك في الفقرة ١٤٦ من خطة للتنمية.

وبالإضافة إلى المساهمة الكبيرة في اقتصادات البلدان المشاركة في هذا التعاون، فإن من الثابت أن الشروط الإنمائية الأخرى (السلم والتفاهم والثقة وحركة السكان الخ) تنمو على نحو أكثر ملاءمة في حالة وجود تكامل اقتصادي إقليمي وتتفاعل على نحو فعال. ويكون على النقيض من ذلك تماما إذا انعدم وجود مثل هذا التعاون والترابط أو لم يكن كافيا كما هي الحال في شبه جزيرة البلقان حيث توجد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

في ضوء كل ذلك ترى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن الخطة يتعين أن تولي وفي إطار عمل مداولات الأبعاد الأساسية للتنمية اهتماما أكثر لهذا الموضوع. وبالإضافة إلى التقييم الملائم يتعين تقديم دعم أكبر ومباشر لأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإقامة مجموعات جديدة. ومن المهم في هذا الإطار أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة والدعم من أجل التنمية من خلال المشاريع والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على ذلك الصعيد، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب المساعدة المباشرة للبلدان التي لم تدرج في مثل هذا التعاون لأسباب غير موضوعية.

٤ - وفي النهاية ومع إعادة التأكيد لالتزامها الثابت تجاه منظومة الأمم المتحدة التي أصبحت من خلال تقديمها واعتمادها لخطة التنمية، محفلا عالميا أكثر للمجتمع الدولي، وتقديرا لدورها الذي لا يعوض على الصعيد الدولي، تعرب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن اعتقادها بضرورة أن يتسم اشتراك الأمم المتحدة في حل المشاكل الإنمائية بشفافية وفعالية أكبر مع احترامها التام لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وجميع خصائص موقف وأنشطة الأمم المتحدة الواردة في الفقرة ١٤ من الخطة.

- - - - -